

دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان

خالد خليف

جامعة باجي مختار، عنابة

ملخص : كمساهم رئيسي مهم في المتغيرات العالمية أصبحت المنظمات غير الحكومية فاعل جدير بالدراسة والاهتمام وتسلط الضوء عليها خاصة في مجال حقوق الإنسان في ظل الأزمات و تراكماتها المعقدة التي تلاحق المجتمع الدولي حيث أصبح لها دور هام في تعزيز و ترقية حقوق الإنسان عبر الدور الإعلامي والتحسيبي الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية و كذا نشر ثقافة حقوق الإنسان في أوساط المجتمع بصفة عامة و أيضا التطرق لدورها المساهم في إرساء قواعد ومبادئ القانون الدولي. أما النقطة الثانية الثانية ستكون تطرقا لوسائل و آليات حماية حقوق الإنسان وستتفرع عن هاته النقطتين عدة نقاط سنتناولها بالطرح في المداخله مثل نظم التقارير و الضغط على الحكومات و كذا الإغاثة و التدخل الإنساني.

الكلمات المفتاحية: المنظمات غير الحكومية ، حقوق الإنسان.

Abstract : As a major contributor to the global changes, NGOs have become a worthy player to study and pay attention to and highlight them, especially in the field of human rights in light of the crises and complex accumulations that are following the international community as they have an important role in promoting and promoting human rights through the media and awareness role. NGOs and the dissemination of human rights culture in society as a whole and the role of contributing to the establishment of the rules and principles of international law. The second point will be the means and mechanisms for the protection of human rights. We will address them in the intervention such as reporting, pressure on governments, relief and humanitarian intervention.

Key words: NGOs , human rights

مقدمة: تعمل المنظمات الدولية غير الحكومية على ترقية و تعزيز وحماية حقوق الإنسان ،و ذلك من خلال نشر ثقافة حقوق الإنسان على نطاق واسع في أوساط الجماهير ، وحمل الدول على التطبيق السليم لما صادقت عليه من عهود واتفاقيات دولية تتعلق بمختلف مبادئ القانون الدولي. وكذا محاولة إيجاد الضمانات الفعالة والكفيلة باحترام حقوق الأفراد و الجماعات على حد سواء وحرثاتهم الأساسية ومن أجل الوصول إلى ذلك تقوم المنظمات الدولية غير الحكومية بعدة نشاطات وأعمال وكذلك تسطير برامج متنوعة .

فما الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية كساهم في تعزيز و ترقية حقوق الإنسان على الصعيد الدولي عامة والدول خاصة ؟ وماهي الآليات التي تمارسها لحماية حقوق الإنسان ؟

و سنتناول في هذه المقال ثلاث مباحث حيث نتطرق في المبحث الأول إلى كيفية تعزيز و ترقية حقوق الإنسان من طرف المنظمات غير الحكومية أما المبحث الثاني سنتطرق إلى دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان

المبحث الأول : تعزيز وترقية حقوق الإنسان

لقد أصبحت عملية ترقية حقوق الإنسان باعتبارها ركنا أساسيا من أركان الديمقراطية دليل على ازدهار وحضارة المجتمع والدولة التي تهتم بمجال حقوق الإنسان وتسعى دائما أن يعيش شعبها في ظل الكرامة وعزة النفس وأن ينعم بالحرية والطمأنينة في ظل المجتمع وبين أقرانه.

المطلب الأول : الإعلام والتحسيس

فعمليات الإعلام و التحسيس بحقوق الإنسان مهمة للفت الاهتمام والانتباه بالفئات الاجتماعية المحرومة من هذه الحقوق ، ومحاولة تسليط الضوء عليها وحث السلطات العمومية والمسؤولين في المجتمع بضرورة أخذ التدابير من أجل الحد من الانتهاكات التي تتعرض لها حقوق الإنسان .

الفرع الأول: الندوات والملتقيات

تلعب الملتقيات والندوات دورا بارزا ومهما في ترسيخ حقوق الإنسان ولقد خططت المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية خطوات جبارة في مجال تنظيم الملتقيات والندوات التي موضوعها حقوق الإنسان.¹ و إلى مشاركة واسعة في مختلف مظاهر الحياة، وأكدوا على أهمية التربية والتعليم في تجذر الثقافة والديمقراطية كما أكدوا على أهمية الديمقراطية والمشاركة الشعبية في بلورة أسس المجتمع المدني، وأجمع المشاركون على ضرورة التنسيق والتعاون بين المنظمات غير الحكومية وتبادل الخبرات والتجارب وأكدوا أيضا على أن توفر المناخ الديمقراطي شرط ضروري لعمل المنظمات في بناء مجتمع مدني. ولقد نظمت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان مع مركز التوثيق والإعلام لحقوق الإنسان يوم دراسي، بعنوان القانون الجزائري وجنح الصحافة.²

وذلك بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة حيث أكد المشاركون على أن حرية الصحافة غير محترمة من طرف السلطات العمومية رغم مصادقة الجزائر على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يكرس حرية الرأي والتعبير، وقد ندد المشاركون بتعرض الصحفيين للعقوبات بسبب أداء مهامهم.

تستطيع المنظمات غير الحكومية أن تلعب دورا هاما في تسهيل التوعية بحقوق الإنسان على نطاق واسع من خلال تنظيم وإحياء المناسبات الخاصة بحقوق الإنسان، و يمكن أن تشمل هذه المناسبات عدد من الأنشطة، مثل تنظيم المسابقات بشأن مواضيع تتعلق بحقوق الإنسان للأطفال في سن التعليم المدرسي، وتنظيم المحاضرات في الجامعات وغيرها، وتنظيم احتفالات بأعياد معينة متعلقة بحقوق الإنسان مثل اليوم العالمي لحقوق الإنسان واليوم العالمي للمرأة، وعيد العمال، اليوم العالمي للطفولة..... الخ.³

و تتخلل هذه الاحتفالات تقديم جوائز بالنسبة للأفراد، والجمعيات التي قدمت مجهودات معتبرة و إسهامات فعالة في مجال التوعية بحقوق الإنسان وتعزيزها.

الفرع الثاني: إصدار الكتب والمجلات

حيث تقوم المنظمات غير الحكومية بإصدار الكتب الخاصة بحقوق الإنسان تبين فيها ماهية هذه الحقوق وسبل تعزيزها وترقيتها، كما تقوم المنظمات غير الحكومية بإصدار المجلات الخاصة بها والتي تبرز فيها معظم النشاطات التي تقوم بها والمتعلقة بحقوق الإنسان. وتنشر فيها كذلك الأيام الدراسية والملتقيات التي تقوم بتنشيطها وتنظيمها كما تنشر التوصيات

التي يخلو إليها المشتركون في هذه الملتقيات والأيام الدراسية كما تصدر هذه المنظمات تقارير عن الانتهاكات التي تحدث داخل الدول سواء كان سببها السلطات العمومية أو أحد أعوانها أو الأفراد فيما بينهم.⁴

ومن الأمثلة على ذلك فإن منظمة العفو الدولية تقوم بإصدار مطبوعات ووثائق خاصة بشتى موضوعات حقوق الإنسان، مثل حقوق المرأة، الطفل، حرية الصحافة، وتصدر منشورات عن الملتقيات التي تنظمها، ومن أمثلة ذلك:

- ترجمة الحقوق إلى واقع ملموس وهي سبع وثائق تشكل معا حقيقية تدريبية للنشطاء الذين يعملون من أجل وقف العنف ضد المرأة.

- مطبوعات حول الحملة التي نظمتها منظمة العفو من أجل إغلاق معتقل غوانتانامو تبرز الحياة الصعبة التي يعيشها نزلاء هذا المعتقل من تعذيب، وقسوة في المعاملة وشتى صفوف الإهانات والمعاملات غير الإنسانية، التي يتعرض لها المعتقلون⁵

ويمكن للمنظمات غير الحكومية أن تستفيد من خدمات الشبكة الإلكترونية، حيث تبث مواقع إلكترونية خاصة بها تبرز فيها كل النشاطات التي تقوم بها، من نداءات للحد من الانتهاكات والحملات من أجل حماية وترقية حقوق الإنسان بالإضافة إلى المعلومات الخاصة بالمنظمة غير الحكومية، والمعلومات الخاصة بفروعها عبر العالم، ومكانتها، وأجهزتها الإدارية.

المطلب الثاني : نشر ثقافة حقوق الإنسان

إن الحديث عن موضوع حقوق الإنسان، يستلزم الحديث عن ثقافة حقوق الإنسان ومدى تجذرها في المجتمع وبين أفرادها ولكي تتجذر هذه الحقوق لا بد من تربية على هذه الحقوق. إذ تعتبر التربية على حقوق الإنسان مرادف إلى ترسيخ حقوق الإنسان وتأصل ثقافة الدفاع عن هذه الحقوق وتسوية سلوك الأفراد من أجل رقي المجتمع الذي يعيشون فيه.

الفرع الأول : التربية على حقوق الإنسان

تلعب المنظمات غير الحكومية دورا مهما في مجال الحث على تدريس حقوق الإنسان ويعتبر هذا الموضوع نتيجة لجهود كثيرة قامت بها هذه المنظمات. ويعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نقطة الانطلاق والمرجعية الأساسية لهذه المنظمات من أجل التشديد على التزام الدول بحقوق الإنسان وتدريسها، ويعتبر كذلك ركيزة للكثير من المعاهدات والمواثيق المهادفة كظيم العلاقات البشرية في منظور يتجاوز الخلافات الإيديولوجية السياسية، الدينية، العرقية والجغرافية، وذلك بتبني الحقوق والحريات الأساسية المشتقة من طبيعة قدسية الروح الإنسانية.⁶

حيث نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على التربية على حقوق الإنسان من أجل تنمية شخصية الإنسان كاملا وتعزيز احترام حقوقه وحرياته الأساسية، فالتربية على حقوق الإنسان من داخل العملية لا يقصد بها تعليم معارف وتصورات حول حقوق الإنسان للأطفال والمتعلمين بقدر ما يرمي إلى تأسيس القيم التي ترتبط بتلك الحقوق. ولا تكتفي التربية الحقوقية بمحشد الذهن بمعلومات حول الكرامة والحرية والمساواة وغيرها من الحقوق، بل أيضا تقوم أيضا على أساس أن يمارس المتعلم تلك الحقوق وأن يؤمن بها وجدانيا، وأن يعترف بها كحقوق للآخرين وأن يحترمها كمبادئ ذات قيمة عليا، فهذه الحقوق ليست تربية معارف المتعلم فقط وإنما هي تربية قيم للحياة والمعيش، انطلاقا من أن التلاميذ لا يريدوا

ان يتعلموا حقوق الإنسان فقط و إنما يعيشوها في تعليمهم حتى تكون فائدة علمية بالنسبة إليهم تدرّس حقوق الإنسان يعني تأسيس هذه الحقوق كقيم على مستوى الوعي والوجدان و كسلوكيات عملية على مستوى الممارسات وينطلق هذا التعليم القيمي الملوكي من أقرب مجال له وهو حجرة الدرس والبيئة المدرسية، ومن ثمة يؤسس تقرير موضوع اشتغاله أي حقوق الإنسان في الفضاء المجتمعي العام خارج المدرسة في البيت، في الشارع، في مختلف المرافق، ومختلف الفئات الاجتماعية.⁷

ولعل ذلك ما يسمح باستنتاج أن التربية على حقوق الإنسان ترمي إلى تكوين المواطن المتشبع بالقيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان القادر على ممارستها في سلوكه اليومي من خلال تمسكه بحقوقه واحترامه لحقوق غيره، الحرص على حقوق ومصالح المجتمع بشر حرصه على حقوقه والدفاع عنها. لهذا فإن تدرّس حقوق الإنسان مردودا تربويا مناسباً وهذا النشاط هو من أبرز مجالات عمل المنظمات فير الحكومية المهتمة بحقوق الإنسان فالإنجاز الملحوظ الذي حققه جهد المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان على الصعيدين القانوني و المؤسساتي بما يرافقه تحول حقيقي وشامل في الواقع إذ بقيت الأوضاع الفعلية للأفراد والجماعات بعيدة عن المثل العليا المعلنة في شرعة حقوق الإنسان.

وإن كان ذلك بنسب متفاوتة، ولهذا نجد أن المنظمات غير الحكومية ركزت على ضرورة تدرّس حقوق الإنسان في جميع مستويات التعليم وخاصة التعليم الابتدائي باعتبار أن المدرسة هي الوسيلة الرئيسية من أجل التعزيز و التحسيس بحقوق الإنسان باعتبارها مؤسسات تضم كفاءات وكوادر منتجة يمكن أن تصبح منبرا لإثراء المجتمع بالأفكار والمفاهيم الأساسية.

الفرع الثاني : التدريب والتكوين

يحتاج الناشطون في برنامج حقوق الإنسان وكذلك المواطنين باعتبارهم أصحاب مهن ومناصب سواء داخل أسلاك الدولة أو أصحاب مهن حرة إلى التشبع بثقافة حقوق الإنسان وأن تكون سلوكياتهم وتصرفاتهم عن وعي حقيقي بحقوقهم وواجباتهم تجاه غيرهم وتجاه المجتمع الذي هم جزء منه .⁸

ولكي تترسخ هذه الحقوق في ذهن الفرد وتصبح رصيда يقوم سلوكياتهم من خلال احتكاكهم بأعضاء المجتمع، وجب إخضاعهم إلى دورات تدريبية من أجل ممارسة واكتساب سلوكيات تستند إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان وللمنظمات غير الحكومية طویل في مجال التدريب على حقوق الإنسان.

فكثيرا ما تقوم هذه المنظمات بدورات تدريبية يستفيد منها فئات كثيرة في المجتمع سواء كانوا ناشطين في مجال حقوق الإنسان، صحفيين، نقابيين، رجال قانون رجال أمن، أسلاك السلطة، وإداريين... الخ.

ويمكن اعتبار المنظمات فير الحكومية من السابقين في مجال التشقيف في مجال حقوق الإنسان، فهي تقوم إلى جانب ذلك بدورات تدريبية لتحويل المعرفة بحقوق الإنسان إلى مهارات عملية وهناك عبث من المجموعات المهنية التي تستطيع التأثير على ممارسة حقوق الإنسان داخل المجتمع مما يجعلها من الفئات المناسبة لهذا التدريب وتشمل الفئات التالية : المحامون

والقضاة، المسؤولون عن تنفيذ القوانين بما في ذلك الشرطة وقوات الأمن.⁹ المسؤولون في السجون، الموظفون العموميين المعنيون بوضع وتنفيذ السياسات.

ويمكن للمنظمة غير الحكومية التي تقوم بالتدريب أثناء ممارسة نشاطاتها، أن تقوم بعرض هذه النشاطات على هذه الفئات من أجل الاستفادة من الدورات التدريبية في مجال حقوق الإنسان.

وهناك حالات قد يكون من المناسب فيها، تنظيم دورات تدريبية عامة على حقوق لإنسان ولكن تأثير الدورات التدريبية الموجهة للمجموعة محددة بعينها له تأثير أكبر ودائم في جميع الحالات.¹⁰

المطلب الثالث : المساهمة في إرساء القانون الدولي الإنساني

يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تلعب دور مهما في إرساء و تطوير قواعد حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني وكذا تشجيع الدول في التصديق على المعاهدات الخاصة بحقوق الإنسان.

الفرع الأول: تطوير قواعد القانون الدولي الإنساني

تقوم هذه المنظمات بالعديد من الأدوار و المهام في مجال حماية حقوق الإنسان بصفة عامة وتطوير قواعد القانون الدولي الإنساني بصفة خاصة و هي تقوم بهذا الدور سواء داخل إطار الأمم المتحدة و أجهزتها المختلفة أو خارجها. فهي تعد حلقة الوصل بين تلك الأجهزة والعالم الخارجي و المصدر الرئيسي الذي يمدّها بالمعلومات و التقارير عن أوضاع حقوق الإنسان و مشكلاتها في مختلف أنحاء العالم. كما أنها تسهم في تحريك و دفع إجراءات الرقابة الدولية داخل تلك الأجهزة للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان حيثما وجدت. و تتفق المنظمات غير الحكومية في كونها تنظر إلى المواثيق الدولية لذوق الإنسان باعتبارها الإطار الموجه لنشاطاتها و الهدف الذي تسعى إلى تطبيقه.¹¹ كما أن معظمها يسهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أعمال أحكام والقانون الدولي الإنساني و حقوق الإنسان و القانون الواجب التطبيق في هذه الظروف.

الفرع الثاني : تشجيع التصديق على المعاهدات والاتفاقيات

إن قيمة نظام معاهدات الأمم المتحدة تتجلى في العدد المتزايد من التصديقات على المعاهدات وقبول البروتوكولات الاختيارية والإجراءات الاختيارية الواردة في المعاهدات الدولية وهي العملية التي يمكن للمنظمات الدولية غير الحكومية أن تشارك فيها بشكل فاعل ونشط، فإذا كانت هناك دول لم تصدق على إحدى المعاهدات أو البروتوكولات الاختيارية أو لم تنظم إليها ، فإنه يمكن للمنظمات الدولية غير الحكومية أن تضغط على الحكومة باتجاه التصديق أو الانضمام ، وذلك بتنسيق جهود الضغط مع مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية و أجهزة الإعلام الوطنية و زيادة الوعي العام حول القضية.¹²

وتطبيقا لهذا الدور تقوم المنظمات غير الحكومية بتشجيع الدول على التصديق على الصكوك الدولية ، كما تدعو هذه المنظمات الدول إلى ضرورة توضيح سبب وجود القواعد الدولية لأعضاء البرلمانات ، والوزراء ، والموظفين الحكوميين ،

والموظفين الآخرين الذين يتعين عليهم اعتماد المعاهدة ، ويعني ذلك إيجاد أشخاص في البلدان المعنية يكونون مؤيدين للمعاهدة ، وستعدين للدفاع عنها ، والاستمرار في توجيه الانتباه إلى وجودها .¹³

المبحث الثاني : حماية حقوق الإنسان

لقد كان للمنظمات غير الحكومية دور في ضرورة إعمال المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وضرورة أن تصب المبادئ التي أقرتها هذه الاتفاقيات في صلب التشريعات والقوانين داخل البلدان وكذلك في الدساتير باعتبارها القانون الأسى داخل الدول. ولقد أصبحت بالفعل كل الدول ملزمة باحترام تلك القيم والمبادئ باعتبار أن المجتمع الدولي اقرها، ومن واقع أن غالبية الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة قد أجازتها، ومن جهة أخرى ولدت حركات الدفاع عن حقوق الإنسان في إطار الجهود غير الحكومية الرامية إلى حماية الحقوق والحريات المنصوص عليها، في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وما انبثق عنه من موثائق واتفاقيات وللتصدي لكل محاولة حرمان الإنسان من حقوقه تلجأ المنظمات غير الحكومية لعدة وسائل لحماية حقوق الإنسان.

المطلب الأول : التقارير والبعثات

إن أكثر الوسائل استعمالا من قبل المنظمات غير الحكومية هي التقارير و البعثات و هي عادة ما تكون سلاحا فعالا في كشف الانتهاكات ضد حقوق الإنسان و معالجتها و الحد منها .

الفرع الأول: التقارير

تعتبر التقارير أداة من أدوات الحماية التي تقوم المنظمات غير الحكومية من خلالها بالفصح العلني للحكومات فيما يتعلق بموضوع حقوق الإنسان، وتلعب التقارير الصادرة عن منظمات حقوق الإنسان وعن بعثات تقصي الحقائق التي ترسلها، إلى الأوضاع المائدة في دولة معينة ورغم أن هذه التقارير وحدها ودون عوامل أخرى كدعم الرأي العام، قليلا ما تؤدي إلى قيام الدولة بموضوع البحث بشكل من أشكال العمل الملموس لوقف انتهاكات، إلا أنها تسهم بطريقة أو بأخرى في الإساءة لصيت وسمعة تلك الدولة وبالتالي عزلها عن المجتمع الدولي مما يزيد الضغط على تلك الدولة كي تعدل سلوكها الذي يعد انتهاكا لحقوق الإنسان. وهنا لا بد على المنظمات غير الحكومية من أن تطور مهارات وخبرات العاملين في إعداد هذه التقارير في جميع مراحله بداية بجمع المعلومات وتوثيقها واستخدامها عبر النشر.¹⁴

أولا: التقارير النوعية

وهي تقارير تعالج ظاهرة معينة على مدى زمني طويل مثال التقارير التي تصدر بشأن التعذيب، وسوء المعاملة داخل السجون أو أقسام الشرطة، أو ظاهرة العنف، أو مصادرة الحق في تكوين الأحزاب والجمعيات، أو ظاهرة إحالة المدنيين على المحاكم العسكرية والتقارير التي تكشف إهدار ضمانات الحياد والنزاهة في الانتخابات والتقارير الشاملة التي تعالج أوضاع الحرية النقابية وحرية الصحافة وحرية التعبير...الخ.¹⁵

ثانيا : التقارير السنوية

تعد المنظمات غير الحكومية تقارير سنوية، تبرز فيها وضعية حقوق الإنسان في البلدان التي تنشط فيها، حيث تقوم بفضح الانتهاكات التي تقوم بها الحكومات في مجال حقوق الإنسان، وتبين أيضا شجبها واستنكرها لهذه الانتهاكات، ودعوة الحكومات التي قامت بالانتهاكات أو التي وقعت الانتهاكات على إقليم بلدها، إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة للتعامل مع هذه الخروقات.¹⁶

الفرع الثاني: البعثات

من الأدوات والآليات تقوم بها المنظمات غير الحكومية من أجل مواجهة الانتهاكات في مجال حقوق الإنسان هو إيفاد البعثات إلى موقع الانتهاك. وتعتبر البعثات أسلوبا مميزا للضغط على الحكومات كلما ظهرت مؤشرات تثبت وقوع انتهاك لحق من حقوق الإنسان.

و تقوم المنظمات غير الحكومية بإرسال البعثات من أجل جمع المعلومات الأولية استنادا إلى معلومات مسبقة تحصل عليها في الغالب من أحد فروعها الوطنية إن وجدت تشير إلى وقوع انتهاك لحقوق الإنسان في بلد معين.¹⁷ فتقوم هذه المنظمات بالاتصال بضحايا الانتهاكات من أجل أخذ شهادات وتستعين بوسائل الإعلام من أجل الحصول على المعلومات وتستعين أيضا بالتقارير التي تصدرها المنظمات غير الحكومية الأخرى، وتشد على التحقيقات السرية التي تقوم بها بعض المنظمات الوطنية ولكي تستطيع المنظمات غير الحكومية إيفاد بعثة إلى بلد معين لابد لها من أن تأخذ موافقة أو إذن مسبق من الدولة المعنية بالانتهاكات ، وهناك نوعين من البعثات:

أولا : بعثات تقصي الحقائق

وهي التي توفدها المنظمات غير الحكومية لتقصي الوقائع و الكشف عن مزاعم انتهاك حقوق الإنسان في بلد معين، وهنا قد يكون التحقيق موسعا حيث تتولى هذه البعثات تقصي الوضع العام لحقوق الإنسان خاصة بعد نشوب أحداث عنف فتقوم المنظمات الدولية غير الحكومية بإرسال بعثات تقصي حقائق إلى البلدان التي يظهر فيها خرق لحقوق الإنسان أو تهميش لفئة معينة كالأطفال أو النساء أو غيرها من الفئات الأخرى، وذلك بناء على ما يرد لهذه المنظمات من معلومات.

وتقوم هذه المنظمات بالتعاون مع فروعها الوطنية، لإصدار تقارير تكون في بعض الحالات المصدر الوحيد الذي يكتف انتهاكات حكومة معينة لحقوق الإنسان، وبالتالي فإن مجرد قيام منظمة دولية غير حكومية كاللجنة الدولية لحقوق الإنسان أو منظمة مراقبة حقوق الإنسان باستقصاء الوضع في دولة معينة، أن يركز الانتباه إلى تلك الدولة في مجال حقوق الإنسان حتى قبل صدور تقريرها.¹⁸

ثانيا : بعثات الملاحظة القضائية

وقد توفد بعض المنظمات غير الحكومية مندوبين مختصين في القانون لحضور جلسات محاكمة بعض الأشخاص الذين تعتبرهم سجناء سياسيين وتحرس المنظمات على متابعة المحاكمات السياسية لأنها في الغالب جائرة وقمعية لا ردية.¹⁹

وقد تؤدي إلى توقيع عقوبات قانونية تصل لحد المعاملة القاسية اللاإنسانية أو المهينة ودأبت هذه المنظمات على حضور الجلسات من أجل المراقبة وتوفير كل الضمانات الممكنة لتأمين محاكمة عادلة مستقلة ومحيدة طبقاً لأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ولتفادي التعسف وتكون الضمانات طبقاً لتلك المبادئ المنصوص عليها في المعهد الدولي لحقوق الإنسان المدنية والسياسية، والمتمثلة في أن تكون المحكمة مختصة، ويحق للمتهم الاستفادة من المساعدة القانونية خلال كل مراحل القضية كأن يوكل محامي يختاره للدفاع عنه وتمكين هذا الأخير من الإطلاع على الملف كاملاً ومنحه مهلة لتحضير دفاعه ويحق للمتهم الاستئناف أمام جهة قضائية أعلى والظعن والتماس إعادة النظر²⁰،

المطلب الثاني: الضغط الإعلامي والتأثير على الرأي العام

تعتمد المنظمات غير الحكومية لممارسة ضغوطات إعلامية على الدول التي يحدث داخلها انتهاك لحقوق الإنسان وذلك من أجل حمل هذه الدول على احترام حقوق الإنسان والتعجيل في مواجهة الأخطاء والانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان حيث تقوم المنظمات غير الحكومية بالتجمع والقيام بمؤتمرات لمناقشة بعض المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان تقوم المنظمات الدولية غير الحكومية، بضغط على القاعدة الشعبية، وذلك من خلال إثارة الرأي العام العالمي والمحلي، وكذا الضغط على المسؤولين، من أجل البحث في سبل إيقاف تلك الانتهاكات .

الفرع الأول : الضغط على المسؤولين

إن الضغط على المسؤولين بواسطة المنظمات غير الحكومية، يمكن أن يوجد بشكل مستقل وكثيراً ما يقوم مسؤولون من المكتب الدولي لمنظمة العفو الدولية بعمليات ضغط أو مهام دبلوماسية من أجل محاولة إقناع المسؤولين العامين اتجاه قضية ما ، أو على خلفية جهود المنظمة لكتابة الرسائل ، ويمكن ان يحدث هذا دون محاولة للحصول على ضغط المواطنين. لذا نجد العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية، الناشطة في مجال حقوق الإنسان بعد عملية التوثيق وتقصي الحقائق، تتدخل مباشرة لدى أجهزة الحكومة المعنية في محاولة لاكتساب تعاونها لوقف الانتهاكات وذلك من خلال:²¹

- لفت المنظمة نظر المسؤولين إلى الانتهاك.

- تطالب بالتحقيق الحيادي حول الانتهاك وبمعاينة المسؤولين عن حدوثه.
- تطلب المنظمة شهم نثر نتائج التحقيق الرسمي، ليكون الرأي العام على علم بقيام الحكومة التنفيذية بمهامها القانونية اتجاههم.
- قد تتقدم المنظمة بتساؤلات حول المعايير والإجراءات التي تستخدم في مثل تلك الحالات، من باب منع حدوث الانتهاك في المستقبل.
- قد تحذر المنظمة المسؤولين من تفشي ظاهرة ما تمس بحقوق المواطن وحياته الأساسية، إذا ما لم يتم وضع حد لتصرفات محددة، وقد تقوم المنظمة بأي من هذه المطالبات أو بها جميعاً.

الفرع الثاني : التأثير على الرأي العام

لأن المسعى الرئيسي لحركة حقوق الإنسان هو تحسين وضعية حقوق الإنسان، فإن المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان المحلية أو الإقليمية أو الدولية لا تتجه نحو توظيف أسلوب الفضح إلا بعد أن تتأكد من أن الحكومة أو

الحكومات المعنية لا تعطي الاهتمام اللازم لخرق أو خروقات تمس حقوق و حريات فرد أو أفراد أو مجموعة أو جماعة، فهي بعد أن يتأكد لديها حدوث فطري لانتهاك متفرق أو متفشي لحق من الحقوق أو تتجمع لديها معلومات موثوقة عن أن انتهاك حق هو قيد الممارسة تبدأ عملها بمساعي حميدة وذلك عن طريق التدخل لدى القطاعات الحكومية المعنية بواسطة الاتصال المباشر أو المراسلة للفت انتباهها إلى ما يحدث و إلى تاريخ و وقت و مكان حدوثه و الجهة الضالعة فيه و نصوص القانون الوطني (القومي).²²

المطلب الثالث: التدخل الإنساني والإغاثة

تلعب المنظمات الإنسانية دورا مهما في مجال التدخل الإنساني أو المساعدة الإنسانية وكذا في مجال الإغاثة بسبب النزاعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية

الفرع الأول: التدخل الإنساني

ويظهر ذلك من خلال تعدد الوسائل الكفيلة بتنفيذ أعمال التدخل الإنساني كالمساعدة الإنسانية و المعونة التي تشمل المساعدات الغذائية أو المساعدات الطبية والإسعافات المقدمة إلى المدنيين والمحاربين والجرحى.²³ والغرض المنشود من حق أخذ المبادرة الإنسانية أو التدخل الإنساني هو السماح بتقديم الحماية والمساعدة للأشخاص المحميين بموجب اتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الأول و وكذلك لكل لأشخاص الذين من المحتمل أن يكونوا ضحايا نزاع مسلح أو اضطرابات داخلية في البلاد شرط الحصول على موافقة السلطات المعنية، وبناء على حق المبادرة الإنسانية، يجوز للجنة الدولية للصليب الأحمر²⁴ أن تغيث الأشخاص الذين لا تحميهم اتفاقيات جنيف، إذ يجوز لها أن تنظم عملية تبادل الأسرى ولم شمل العائلات، وطلب وقف إطلاق النار لعلاج الجرحى و مساعدة اللاجئين... الخ. و تتمتع المنظمات غير الحكومية بحق المبادرة النسائية و السماح لها بتقديم المساعدة للأشخاص الضحايا والممارسات العملية للجنة الصليب الأحمر غنية يهنا الخصوص في النزاعات التي وقعت في العراق و الصومال و رواندا وغيرها.²⁵

وبصفة استثنائية حالات الكوارث الطبيعية المقرنة بنزاع مسلح مثال ذلك الزلزال الذي ضرب أفغانستان في فيفري 1987 الذي تزامن مع النزاع الذي كانت اللجنة الدولية تباشر عملها فيه. حيث اشرف مندوبو اللجنة الدولية على عمليات التي تدخل ضمن المساعدة الإنسانية و العمل أو التدخل الإنساني.

الفرع الثاني: الإغاثة

تقوم المنظمات الدولية غير الحكومية بدور مهم في تقديم الإغاثة، في الدول التي تتعرض للكوارث الطبيعية، أو في الحالات التي تسبق الحروب أو بعدها، حيث يتعرض المكان لاعتداءات تهدد سلامتهم وتحول دون حصول الملم، كالاضطرابات الاثنية التي حدثت في يوغسلافيا السابقة، والصراعات التي حدثت في رواندا، إضافة إلى ما يتعرض له المكان من الجوع والمرض في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.²⁶

ففي سنة 1921 عندما انتشرت المجاعة في روسيا، أصدرت الرابطة واللجنة الدولية للصليب الأحمر نداء مشتركاً أدى إلى شن حملة ضخمة للإغاثة على الصعيد الدولي، ومن ثم باشرت الرابطة عمليات للإغاثة في أقاليم العالم كافة. وخلال الحرب العالمية الثانية، واجهت الرابطة مشكلة اللاجئين وضاعفت لذلك الجمعيات الوطنية عبد العاملين في مجال التمريض وسعت الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر جاهدة لإسعاف وإغاثة السكان الذين كانوا يعانون من سوء التغذية، وفي الوقت الراهن تساهم اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مجال رعاية صحة النساء والأطفال، والوقاية من الإيدز والتمريض.²⁷

الخاتمة : رغم أن التنظيمات الدولية كالأمم المتحدة قد رصدت العديد من الأجهزة التابعة لها من أجل تعزيز وترقية حقوق الإنسان إلا أنها تبقى قاصرة عن بلوغ الهدف الذي تصبوا إليه والمتمثل في ترقية حقوق الإنسان. لذلك اكتسبت المنظمات الدولية غير الحكومية، من خلال جهودها ونشاطاتها الميدانية، في النهوض بحماية وترقية حقوق الإنسان، شهرة ونفوذا كبيرين على الساحة الدولية.

حيث أصبحت تحظى باهتمام كبير من جانب الدول والمنظمات الدولية الحكومية، من أجل الاستفادة من خبراتها في حماية وترقية حقوق الإنسان، فهذه المنظمات حلت محل الدول في عديد الميادين وأصبح بإمكانها تحقيق الحماية اللازمة للأفراد، التي تعجز الدول في كثير من الأحيان عن توفيرها.

وساعد هذه المنظمات على أداء مهمتها في مجال ترقية وحماية حقوق الإنسان الاعتراف الدولي بها، من جانب الدول والمنظمات الدولية الحكومية، إضافة إلى التوجه الدولي نحو خلق ضمانات، وآليات فعالة لحماية حقوق الإنسان، وبالتالي وجدت المنظمات الدولية غير الحكومية نفسها أمام وضع يسمح لها، بأداء دور فعال في حماية حقوق الإنسان و ذلك من خلال استراتيجياتها المختلفة، والأجهزة المكونة لها، والخبرة المهنية التي يتميز بها أعضاؤها. كما أصبح لهذه المنظمات استراتيجياتها الخاصة في الدفاع عن حقوق الإنسان، سواء في وقت السلم أو أثناء النزاعات المسلحة الدولية، وذلك من خلال مراقبتها وتوثيقها للانتهاكات الواقعة على هذه الحقوق ، ومن خلال الضغوط الدبلوماسية التي تمارسها على المسؤولين، وكذا الرأي العام العالمي والمحلي، والعمل على أن تقوم التشريعات الوطنية بوضع الإجراءات الكفيلة بحماية حقوق الإنسان وجعلها مطبقة ومحترمة في جميع الحالات من أجل وضع حد لهذه الانتهاكات، إضافة إلى دورها في نشر القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

فالمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية كما رأينا من خلال البحث لها دورا بارز في ترقية وحماية حقوق الإنسان من خلال البرامج التثقيفية والدورات التدريبية التي تعدها من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان، ليستطيع الفرد أن يدرك ماله من حقوق وما عليه من واجبات تجاه غيره من أفراد المجتمع، لكي تتجذر فيه ثقافة حقوق الإنسان وتتأصل. ورغم هذا الدور البارز للمنظمات غير الحكومية والذي لا يمكن إنكاره. فهناك عقبات وعراقيل تحول دون أداء المنظمات غير الحكومية لعملها على أكمل وجه .

الاحالات والتهميش:

¹ مجلة المعهد العربي لحقوق الإنسان عدد 01 سنة 1994، ص 176.

² موقع الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان la_laddh.com

- 3 مجلة الرابطة الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان. 2007 عدد 07 ، ص 3
- 4 موقع منظمة العفو الدولية ، AMNESTY.ORG
- 5 أعمال و نشاطات المنظمة من الموقع، AMNESTY.ORG
- 6 محمد شريف بسيوني ، حقوق الإنسان ، المجلد الرابع ، ط1 ، 1989 ، ص12 .
- 7 شريفي الشريف ، رسالة ماجستير حول دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان في الجزائر، جامعة تلمسان ، 2007-2008 ، ص75.
- 8 شريفي الشريف رسالة ماجستير حول دور المنظمات غير الحكومية في ترقية حقوق الإنسان ، جامعة قسنطينة ، 2009-2010 ، ص76.
- 9 محمد شريف بسيوني ، مرجع سابق ، ص14.
- 10 محمد شريف بسيوني ص 16.
- 11 عصام عبد الفتاح مطر ، القانون الدولي الإنساني ، دار الجامعة الجديدة ، الأزارطة ، 2008 ، ص220 ص221 12. 221 براهيم سعيد مرجع سابق، ص83.
- 13 الموقع العلمي: startimes
- 14 فاتح سميج عزام ، دور المنظمة غير الحكومية في الدفاع عن حقوق الإنسان ، مجلة المعهد العربي لحقوق الإنسان ، عدد 2 ، 1995 ، ص156.
- 15 يحيى نورة بن علي ، حماية حقوق الإنسان في الجزائر ، دار هومة ، الطبعة الأولى ، 2004 ، ص93.
- 16 يحيى نورة ، مرجع سابق ، ص94.
- 17 فاتح سميج عزام ، مرجع سابق ، ص119.
- 18 فاتح سميج عزام ، مرجع سابق ، ص120 .
- 19 فاتح سميج عزام ، مرجع سابق ، ص120 و ص121.
- 20 فاتح سميج عزام سابق ، ص121
- 21 فاتح سميج عزام ، مرجع سبق ذكره ، ص121 ص122.
- 22 مصطفى صويلح ، جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية ، مقال منقول من الموقع : ACPRAHR.ORG
- 23 وائل أنور بندق ، موسوعة القانون الدولي والإنساني ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية بدون طبعة ، 2004 ، ص520.
- 24 اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، وتعرف اختصارا بـ : icrc
- 25 بوجلال صلاح الدين ، الحق في المساعدة الإنسانية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، الطبعة الاولى ، 2008 ، ص35.
- 26 بن رابع سعيد ، مرجع سابق ، ص94.
- 27 براهيم سعيد ، مرجع سابق، ص96.